أخطاء نُسَاخ المَخْطُوطَات وأثارها

Manuscript scribes' mistakes and investigators' delusions and their implications

منير بن عبد الكريم زيباني*

جامعة الجزائر1، mzzibani@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/03/07، تاريخ القبول 2022/07/31 تاريخ النشر 2022/10/08

ملخص:

نساخ المخطوطات من أشهر حماة التُّراث الذي وصل إلينا من خلال جهودهم التي لا ينكرها عاقل، لذا كان لابد من أن نقف أمامَه وقفةَ الإكبار والإجلال والشكر.

إلاّ أنّ بعضهم وقع عند النّسخ في أوهام تتردد بين السّهو أو التعمد في بعض الأحيان، ويضاف إلى هذا الصّنف مُحقق المخطوطات، فإنّ بين النّاسخ والمحقق أشباه كثيرة، وأثر جهودهم بين الصّواب والخطإ كبيرة، لذا وجب علينا طرح التّساؤولات التالية:

ما هي أسباب وقوع هذه الأخطاء من النّاسخ والمحقق؟

وما هي آثارها العلميّة؟ وهل يُعتد بها؟

وما هي نماذجها؟

وكيف التعامل معها؟

الكلمات المفتاحية: أخطاء، أوهام، توثيق، نُسَاخ، المخْطُوطَات، المحقيقين، أثارها.

Abstract:

Whatever it was, the scribes of the manuscripts are among the most famous protectors of the heritage that has reached us through their efforts that no sane person denies, so it was necessary to stand before him in reverence, reverence and thanksgiving.

However, when copying, some of them fell into illusions that wavered between omission or deliberateness at times, and manuscript investigators are added to this category, because there are many similarities between the copyist and the investigator, and the impact of their efforts between right and wrong is great, so we must ask the following questions: What are the reasons for the occurrence of

*المؤلف المرسل

these Errors from the transcriber and the investigator? What are its scientific implications? Is it counted? And what are its models? How do you deal with it?

Keywords : Errors, illusions, documentation, copyists, manuscripts, investigators, traces of them.

مقدمة

من الظواهر العلميّة التي يزخر بها التراث الإسلامي عمليّة نسخ المخطوطات؛ التي حفظت لنا العلوم المتنوعة، هذه الثروة الضّخمة التي ورثناها من هؤلاء الرّجال الذين أفنوا أعمارهم في خدمته، ونالوا منّا وقفات من الإعجاب والتّقدير بل والاعتزاز بهاذا الموروث الضخم؛ قال عبد السلام هارون -/-: «هذا التراث الذي آلَ إلينا من أسلافنا صانِعِي الثقافة الإسلاميَّة جديرٌ بأنْ نقف أمامَه وقفةَ الإكبار والإجلال، ثم نسمو برؤوسنا في اعتزازٍ وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء.»[1]

أهداف الموضوع: **أوّلا**: الاطلاع على جهود النّساخ.

ثانيا: الوقوف على أثر خطأ نساخ المخطوطات.

أسباب اختيار الموضوع: مِنْ أَسْبَابِ اخْتِيَارِي لِهَذَا اَلمَوْضُوعِ أَنّنِي وَقَفْتُ كلام كثير عند المحقيقين في نسبت ما يقع في نُسخ المخطوطات من أخطاء إلى نُساخها، هؤلاء القوم الذين حفظوا لنا شتى العلوم التي نسخوها، حتّى وصلتنا سهلة المنال، وفَتَحت لنَا أبوابا من الفنون الأكاديمية اليوم وكان من أبرزها فن تحقيق المخطوطات؛ لذا كان واجبا علينا الوقوف على أسباب وقوع هذه الأخطاء من النّساخ.

الإشكالية: ما هي أسباب وقوع هذه الأخطاء من النّساخ؟ وما هي آثارها العلميّة وهل يُعتد بها؟

المنهج المتبع فيه: لم أعتمد منهجا واحدا مُوحدا في هذه الدراسة؛ بل استلزمت في بعض المباحث أن أعتمد المنهج الاستقرائي بصورة أكبر، وفي أخرى أن أعتمد المنهج التحليلي؛ تلاه المنهج التحليلي الوصفي: حيث يقوم على وصف المادة العلميّة للمقال، ثم المنهج التاريخي إذ هذه الدراسة عبارة عن غوص في فترات تاريخية متنوعة.

منهجية البحث: حيث اتبعت المنهجية العلمية في كتابة البحوث.

(1) تحقيق النصوص، ص 5.

خطة البحث: اشتملت على مقدّمة وأربعة مباحث وخاتمة، أمَّا المقدمة: ضمّنتها بيانا لعناصرها، ثمَ أتناول في المبحث الأوّل: فضائل النّسَاخ في خدمة المخطوطات: في مطالب:

المطلب الأوّل: ناسخ المخطوط.

المطلب الثَّاني: التَّحَقُّقُ من نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

المطلب الثّالث: التحَقُّق من اسم المؤلف وعنوان المخطوط.

المطلب الرَّابع: الحفاظ على نصّ المخطوط للأجيال اللاحقة.

والمبحث الثّاني: مسؤولية الخطأ في نَسْخ المخطوط وتحقيقه:

المطلب الأوّل: حقيقة وجود الخطأ من النُّسَاخ.

المطلب الثَّاني: نسبة الخطأ إلى المُصنّف إذا كانت النّسخة بخطه أو بغيره.

المطلب الثَّالث: نسبة الخطأ إلى المحقق.

المطلب الرَّابع: آثار هذه الأخطاء.

المبحث الثّالث: صور من أخطاء النّساخ:

المطلب الأوّل: سَدّ البياض وإدراج ما في الحاشية.

المطلب الثَّاني: التقديم والتأخير والتصرّف اللغوي.

المطلب الثَّالث: تبويب غير المبوّب وإعادة الترجمة.

المطلب الرّابع: أن ينسخها غير أهل الفن الذي جاء المخطوط لأجله.

ثمّ الخاتمة: حيث أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها الخلاصة مع أهم النتائج.

***

المبحث الأوّل: فضائل النّسَاخ في خدمة المخطوطات:

المطلب الأوّل: ناسخ المخطوط:

إنّ ناسخ المخطوط لا يخلو من أن يكون أحد الرّجلين:

أوّلهما: إمّا صاحب المخطوط–أي مصنّفه الأصلي–: ومن نماذجه ما وقفت عليه في المكتبة الوطنية الجزائرية مخطوط تحت رقم1640(52)، عنوانه **تبر المسبوك في جهاد غزاة جزائر والملوك** المؤلف: مصطفى خوجة, وهو من علماء الأتراك في القرن 12هـ/ 18م حل بالجزائر سنة 1168هـ، وعين منذ وصوله إماما لجامع خضر باشا لمدة ثماني عشرة سنة، ونسخة بخط المؤلف أي أصلية. [2]

(2) ترجمته في تاريخ الجزائر الثقافي –أبو القاسم سعد الله–(434/1)–(340/2).

ومنه كذلك: مخطوط تحت رقم: 1626(38) بالمكتبة الوطنية الجزائرية، عنوانه"**الزهرة النايرة فيما جرى في الجزاير حين أغارت عليها جنود الكفرة**" لمؤلفه مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن التلمساني كان حيا سنة 1194هـ/1781م، وهي نسخة خزائنية نفيسة,كتب هذا المخطوط بإذن مُحَمَّد باي بن عثمان داي الجزائر ما بين (1180-1206هـ), وحسب تشابه اسم النّاسخ مع اسم المؤلف فإننا نرجح أن يكون هذا المخطوط النسخة الأصلية. (3)

ثانيهما: رجل مُهتم بذلك المخطوط: إمّا أن يكون أحد تلاميذ المصنّف أو من الوراقين، أو أحد طلاب العلم والعلماء الذين جاؤوا من بعد المصنّف، لحاجتهم كلّهم لنسخ المخطوط إمّا للاستفادة من المال والربح الذي يعود على الوراقين والنّساخ في الغالب أو حتّى على طلاب العلم.

ومن أمثلة أن ينسخ الناسخ المخطوط لشيخه: ما وقفت عليه في المكتبة الوطنية الجزائرية في الفقه المالكي مخطوط تحت رقم 1269(81) في مجموع 3 من (ق10ظ-24ظ). عنوانه: **ورقات توضح بعض المعاني من شرح خطبة الشيخ خليل للشيخ ناصر الدين اللقاني؛** لمؤلفه: سعيد بن إبراهيم قدورة المتوفي سنة 1066 هـ/1656م؛ وهي نسخت هذه النسخة على نسخة منقولة عن مسودة المؤلف)، وهو مخطوط كتبه الناسخ لشيخه سيدي العربي بن خياط.

ومن نماذج أن يكون أحد تلاميذ المصنّف: مخطوط برقم: 2206(40) الرقم التسلسلي في المجموع :1(من ق1و-31ظ)، بالمكتبة الوطنية الجزائرية؛ عنوانه: رسالة في أحكام الهمز لحمزة وهشام، لمؤلفه عبد الرحمن بن أبي القاسم المكناسي الأصل, الفاسي الدار المالكي ت1082هـ/1672م. (4)

نسخ هذا المخطوط من نسخة أصلية بخط المؤلف سنة 1045هـ وهذا في حياة المؤلف,كتبه يوسف بن علي السناني المستغانمي، وهو أحد تلاميذ المؤلف بمدينة فاس بجامع حمام القلعة.

ومن النماذج أن يكون النّاسخ ابن المؤلف: مخطوط رقم: 2249(51)؛ الرقم التسلسلي في المجموع 01؛ بعنوان"**الذخر الأسنى بذكر أسماء الله تعالى الحسنى**" لأبي العباس أحمد بن قاسم بن مُحَمَّد ساسي التميمي البوني المتوفى سنة 1139هـ/1727م.

---

(3) يتحدث هذا المخطوط عن الحملات الصليبية ضد الجزائر العاصمة من عهد خير الدين بربروس إلى 1189هـ/1776م.

(4) **معجم المؤلفين**- عمر رضا كحالة 165/5.

وهي نسخة نادرة, نسخت من طرف ابن المؤلف؛ وهو أحمد زروق من الأعلام, وممن أخذ عنه العلم الحسين الورتلاني صاحب الرحلة, وهي منقولة عن النسخة الأصلية بخط المؤلف.[5]

***

(5) ترجمته-**الأعلام** –خير الدين الزركلي 189/1

المطلب الثَّاني: التَّحَقُّقُ من نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

نسبة المخطوط لمؤلفه تزداد تأكيدا عندما ينصُّ النّاسخ له خاصة القريب من المؤلف أو عصره على هذه النسبة، وهذا من الأمور التي يكون فيها النّاسخ أحد الشّهود البررة أو العكس على ذلك.

لذا نجد أهل التّحقيق قديما وحديثا اعتنوا بمعرفة أسماء النّساخ، وجعلوا خيرهم أهل العلم منهم، أهل الضبط والإتقان، وهؤلاء ممّا يطمئن لنسخهم قلب المحقق؛ فالنّاسخ إذا كان من أهل العلم زاد المخطوط توهجا ومكانة، ومن أمثلة ما وقفت عليه بالمكتبة الوطنية الجزائرية مخطوطة برقم1302(39) بعنوان: **مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق و مثير الغرام الى دار السلام**: لمؤلفه أحمد بن إبراهيم أبو زكريا محي الدين الدمشقي الدمياطي, المعروف بابن النّحاس(ت814هـ/1412م)، نسخه بخط يده **مُحَمَّد بن الحسن البدراني**(ت837هـ), له علم بالحديث من فقهاء الشّافعية، بخط مشرقي جميل, نسخ هذا المخطوط نقلا عن نسخة المؤلف الأصلية التي بخط يده سنة 832هـ/1429م؛ أي قبل وفاته بـ خمس سنوات؛ والنّاسخ قريب جدا من حياة المؤلف الذي توفي قبله سنة 814هـ؛ حيث كتب المؤلف المخطوط سنة 812هـ حول فضائل الجهاد وما يتعلق به من أحكام. (6)

وممّا وقفت عليه بالمكتبة الوطنية كذلك مخطوطة برقم ح29خ(مكتبة بن حمودة) (17)، في النّحو، عنوانه: **القواعد الثّلاثون**، لأحمد بن إدريس, المشهور بالقرافي شهاب الدّين (ت684هـ/1258م)(7)، أخطأ النّاسخ حيث نسب هذا المخطوط للرّماني علي بن عيسى بن علي (ت384هـ).

ومن النماذج كذلك غلط في نسبة مخطوط لمؤلفه الجاحظ؛ وعنوانه"**تنبيه الملوك والمكايد**" منه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم 2345 أدب، وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك؛ فإنّك تجد من أبوابه باب"**نكت من مكايد كافور الإخشيدي**" و"**مكيدة توزون بالمتقي الله**".

وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي292 و357 والمتقي لله كان يحيا سنتي297 و357؛ فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السّنين.(8)

***

(6) المصدر نفسه 87/1، وترجمة النّاسخ 87/6.

(7) ينظر ترجمته في "معجم المؤلفين" لعمر رضا كحالة 158/1.

(8) عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها ص43.

المطلب الثّالث: التحَقُّق من اسم المؤلف وعنوان المخطوط:

وهذا كذلك لا يقل عن السّابق أهمية؛ إذ لابد من نسبة الجهود العلميّة إلى أصحابها؛ وهذا من الأمانة العلميّة في توثيق النّسبة، وهذا الجانب اعتنى به العلماء قديما، ومن أمثلته:

أنّ الخطيب البغدادي كذب كتابا نُسب إلى النّبيّ ﷺ؛ وذلك عن طريق معرفته للتاريخ؛ فقال: «ومن ثمّ أظهر بعض اليهود كتابًا، وادعى أنّه كتاب رسول الله ﷺ؛ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصّحابة ψ، وذكروا أنّ خطّ علي τ فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرّؤساء أبي القاسم علي وزير القائم عرضه على الحافظ الحجّة أبي بكر الخطيب فتأمله وقال: هذا مزور، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية، وهو إنّما أسلم عام الفتح وفتح خيبر سنة سبع؛ وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتحها بسنتين، فأستحسن ذلك منه واعتمده وأمضاء، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره».[9]

وأسباب تغيير عنوان المخطوطات تعود إمّا لتصرف النّاسخ أو المحقق؛ وهذا يكون إما عن عمد أو سهو وغلط:

أمّا النوع الأوّل: التزييف والتحريف والتصحيف المتعمد: وهذا نجده يتحصل لأسباب منها: لحقد، أو لغرض تجاري أو لأغراض أخرى؛ **ومن نماذجه:** ما وقع فيه بعض المحقيقين المعاصرين حيث نشر كتاب السّيوطي"**تناسق الدّرر في تناسب السّور**"باسم آخر اختلقه، وهو"**أسرار ترتيب القرآن**"، مسوغا فعله هذا بقوله: «غيرنا عنوان الكتاب بما يتناسب مع العصر، وبُعدًا عن الأسجاع المألوفة في عصر المؤلف»؛ وتناسى أنّ مُؤلف الكتاب هو الوحيد الذي له الحق في وَسْم كتابه بما يليق بمحتواه؛ قال الثعالبي(ت429هـ) وهو يتحدث عن كتابه"**سحر البلاغة**": «وأرجو أن يكون اسماً يُوافق مسمَّاهُ، ولفظاً يُطابق معناهُ».[10]

أمّا النّوع الثّاني وهو السَّهو والخطأ والغفلة: وتكون إمّا بسبب الجهل بأساليب التحَقُّق من عنوان المخطوط؛ وهذه ظامة كبرى، إذ لا ينبغي أن يقدم أحد على علم لا يُحسنه، فضلاً من أن لا

---

(9) السخاوي "**الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**"، ص25 ، مؤسسة الرسالة.

(10) **أسرار ترتيب القرآن** (تناسق الدرر في تناسب السور): لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة (911 هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الثانية سنة (1398 هـ/ 1978 م)، دار الاعتصام.

يعرف أصوله ومبادئه؛ وإمّا يكون سببه الخطأ وهذا له أسباب كثر من أبرزها:

-إذا كان المخطوط بأكثر من عنوان: ككتاب"**شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر**" لأبي علي الفارسي النّحوي(ت377هـ) الذي قال عنه محققه: «ولقد جاء اسم هذا الكتاب بأشكال مختلفة، سواء على ظهر المخطوطة أو في المصنفات الأخرى، فقد ذكر باسم:أبيات الإعراب، كتاب الشّعر، الشعر العضدي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر. ويبدو لي أن الاسم الأخير هو الاسم الكامل للكتاب، وقد آثرنا هذه التسمية لأنها وردت في كتاب "الحجة" أولا، ولأنها أقرب إلى واقع المضمون فيها ثانيًا.»[11]

لخص أستاذنا الدّكتور عبد الستار الحلوجي[12] المشكلة؛ فقال «وهي مشكلة من وجوه ثلاثة:

الأول: أن يشتهر المخطوط بعنوان غير عنوانه الأصلي مثل:

- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** للمقريزي، وشهرته: خطط المقريزي.
- **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** لابن خلدون، ويعرف بـ:تاريخ ابن خلدون.
- **أم البراهين** للسنوسي وشهرتها: السنوسية.

وتلك مشكلة يمكن التغلب عليهاباستعمال العنوان الأصلي والإحالة عليه من العنوان المشهور.

الثاني: أن يكون للمخطوط أكثر من عنوان، بمعنى أن تحمل نسخ الكتاب الواحد عناوين مختلفة كما هو الحال (...) في كتاب القضاعي(ت454هـ) توزعت نسخه بين أربعة عناوين مختلفة هي: تاريخ القضاعي، قصص الأنبياء، نوادر الخلفاء، وفنون أخبار الخلائف.

وتلك مسألة تحتاج في كشفها إلى خبرة بالمخطوطات ومحتوياتها، وتحتاج بعد ذلك إلى تحديد العنوان الأصلي ليدخل الكتاب به ويحال عليه من العناوين الأخرى غير المستعملة.

الثالث: أن تحمل النسخة الواحدة من المخطوط أكثر من عنوان: فواحد على الغلاف، والآخر في المقدمة، وربما الثّالث في الخاتمة، والرّابع في ثنايا النّص، وهكذا، وكلّ واحد منها قد يكون

(**11**) **مجلة المورد العراقي**، مجلد 9 سنة 1400هـ ص317. عن السيد رزق الطويل، ص 207.

(**12**) استفدنا من علمه هو والدّكتور بشار عواد معروف ، وأحمد عبد الباسط في التّحقيق النّصوص عند مشاركتهم في ملتقى تحقيق النّصوص الذي نظمه مخبر المخطوطات بجامعة الجلفة، سنة 2013.

مغايرا للعناوين الأخرى، وهنا يجد المحقق نفسه في عمليّة دقيقة للتثبت من العنوان الأصلي للكتاب.

فَبَدَاهَة يتبادر إلى ذهنه أنَّ العُنوان الذي يكون على ورقة الغلاف قد يكون الواضع له أحد المتملكين للنّسخة أو أحد المعتنين بها أو حتّى النّاسخ لها أو أحد الوراقين، لذا لابد من استبعاد احتمالية أن يكون هو العنوان الأصلي-أكيد مع بعض التحفظات-.

أمّا العنوان الذي في الخاتمة يحتمل أمرين:

◈ **إمّا أن يكون من المصنّف**؛ خاصة إذا كان المخطوط بخطه؛ أثبتناه إذ تمييز أغلب خطوط المصنفين معلومة عند أهل هذا الفن، والعنوان الموجود هنا أساسي.

◈ **أو أن رسمه من النّاسخ**؛ إذا لم يكون المخطوط بخط يد المؤلف، أو منقول عن غير نسخة المصنّف؛ إذ غالب النّساخ يضعون للمخطوط عنوانا بعد اتمام عمليّة النّسخ، ولكن لابد من أن يتنبه الدارس للحالتين ويميز بينهما؛ إذ جرت عادة النُّساخ اختصره؛ كما يحصل في المقدّمة.

أمّا إن كان في المقدمة؛ وكانت من المصنّف أثبتناه لأنّه عنوان أساسي؛ وكذلك إن كان في ثنايا نص الكتاب.فهذه حالات قد يجدها المحقق للمخطوط، فتأملها.

-الخطأ في الاجتهاد لمعرفة العنوان: يشترك فيه النّاسخ للمخطوط والمحقق، وأكثر أسبابه:

أوّلاً: فقدان (الظَّهْرية): وهي ما يعرف بالورقة الأولى من المخطوط، أو بضعة أوراق ممّا يكون في الغالب ذكر عنوان المخطوط واسم مؤلفه، وتكون إمّا في أوله أو آخره.

ثانيًا: خلو المخطوط من عنوان محدد: ويكون ذلك في حالات:

-إذا مات المصنف قبل إتمام الكتاب.

-أو أن يكون عبارة عن فتوى جاءته، يجيب عنها دون براز لعنوان خاص: وهذا وإن كان حقيقة موجودة في كثير من مخطوطات هذا الصّنف فإنّها لا تعمم.

-أن يكتبه المصنّف على أجزاء متفرقة لسبب من الأسباب العارضة، أو هو عبارة عن كُنَّاشة أو مذكرة-أو تذكرة- أو جذاذات؛ فيأتي أحد المعتنين به فيجمعه ويحققه ثمّ يضع له عنوانا مناسبا؛ وفي هذه الحال إذا لم يجد أنّ المصنّف عنون لمصّنّفِهِ.

ومن أمثلته: ما كان على شكل جذاذات متفرقة في التراجم والطبقات؛ للحافظ صدر الدّين أبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني-/-(ت576هـ)، يشتمل

على ألفي شيخ، ووأخبار عن بعض مسلمي صقلية؛ قام الحافظ زكي الدّين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ) بنسخها وجمعها على شكل كتاب وسمه بـ"معجم السَّفر"، مطبوع.[13]

قال الحافظ زكي الدين عبد العظيم-/-: «كان السّلفي مغري بجمع الكتب والاستكثار منها، وما كان يصل إليه من المال كان يخرجه في شرائها، وكان عنده خزائن كتب، ولا يتفرغ للنظر فيها، فلما مات وجدوا معظم الكتب في الخزائن قد عفنت، والتصق بعضها ببعض لنداوة الإسكندرية، فكانوا يستخلصونها بالفأس، فتلف أكثرها.اهـ.»[14]

-الخطأ بسبب التحريف في الحروف المتشابهة: كمخطوط"**العبر في خبر من عبر**"للذهبي (ت748هـ)، فقد حرف لفظ(عَبَرَ) إلى(غَبَرَ) في بعض النّسخ الخطية؛ إذ هو خطأ من بعض النُّساخ، وللأسف بهذا الاسم المحرف قد طُبع وحُقق.

وومنه كذلك: مخطـوط "**توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس**" لابن حجر العسقلاني (852 هـ)، حُرِّف وللأسف إلى: **توالي التأسيس لمعالي مُحَمَّد بن إدريس**، وبه طبع.[15]

ومنه كتاب"**البيان والتبيُّن**" اشتهر باسم "**التبيين**" كما حققه عبد السلام هارون اعترف الشيخ في آخر حياته أن اسم الكتاب الحقيقي هو: (التبيُّن)، ووعد أن يصحح هذا الخطأ في طبعة لاحقة؛ حيث نبه الدّكتور الشاهد البوشيخي على هذا التحريف، وأنّ الصواب الأوّل حيث أثبت ذلك من خلال استعراضأكثر نسخ المخطوط، والأمثلة على هذا كثيرة، وما أوردناه يدل على ما وراءه.

أمّا صنيع النّساخ في الحفاظ على اسم المؤلف وعنوان المخطوط؛ ومن نماذجه مخطوط تحت رقم 2206: مجموع بالمكتبة الوطنية الجزائرية، وهي نسخة نسخها تلميذ المؤلِّف في حياته وهو ناسخه يوسف بن علي السناني المستغانمي، نقلا عن خطِّه، وفي (ق1و) وبخط الشَّيخ علي بن الحاج موسى

---

(13) طبع "**معجم السّفر**" ثلاث طبعات:

-منشورات وزارة الثقافة، العراق، عام 1398 هـ/1978م، بتحقيق د. بهيجة الحسيني.

-المكتبة التجارية – مكة المكرمة، في جزء واحد، حققه: عبد الله عمر البارودي.

-مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية باكستان، ط 1 (1988هـ)، بتحقيق: د. شير محمد زمان.

-ومنه مستخرج"**أخبار وتراجم أندلسية مستخرجه من معجم السفر**"، تح: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط/1: 1963.

(14) مقدمة كتاب "معجم السفر" ، تحقيق الدكتورة بهيجة الحسني قالت في صفحة 42، تحت عنوان: أقوال السلف فيه.

(15) **توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس**، ابن حجر، تح: عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، ط/1، 1429هـ-2008م.

عنوان واسم مؤلِّف المخطوط وعنوانه"**مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام**"، واسم المؤلِّف هو عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي(ت: 1082هـ/1672م).

***

المطلب الرَّابع: الحفاظ على نصّ المخطوط للأجيال اللاحقة:

«اعلم أنّ الكتابة وأصناف الكُتَّاب على ما ذكره **ابن مُقلةَ** خمسة: **كاتب خط**: وهو الورّاق، **وكاتب اللّفظ**: وهو المرسل، **وكاتب العقد**: وهو كاتب الحساب الذي يكتب للعامل، **وكاتب حكم**: هو كاتب القاضي، **وكاتب تدبير**.» [16]

ويعتبر الصّنف الأوّل وهم النُّساخ من الوراقين خاصة من أبرز العوامل التي حفظت هذا الإرث العلمي؛ لذا لا يمكن لذي مسكة عقل أن ينكر دور هؤلاء الأفاضل؛ رغم ما وقع من بعضهم من أخطاء وغيرها، ولكن لابد من حفظ الفضل لأهله، ومما وقفت عليه من صنيع النّساخ:

النّموذج الأوّل: ما ذكره النّاسخ **محمود بن الطاهر بن حوا**: ناسخ مخطوط عنوانه "**نظم الجواهر في سلك أهل البصائر**"، بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم: 893 (21)؛ الرقم التسلسلي في المجموع: 1 من ق1ظ- ق48ظ، مؤلفه مُحَمَّد مسلم الوهراني(اتوفي بعد1249هـ/ 1834م).[17]

وهي نسخة نفيسة, يذكر فيها الناسخ أنه كتب هذا الكتاب بإذن مؤلفه, كذلك يذكر المؤلف أنه نظمه وشرحه سنة 1237هـ،كتب هذا المخطوط بخط يده محمود بن الطاهر بن حوا , كان حيا في القرن13هـ, وهو من كتاب الباي حسن ,و بالتالي يكون معاصرا لمؤلف هذا المخطوط.[18]

النّموذج الثّاني: جاء في كلام استنتجه العلامة المحقق أحمد شاكر عند تحقيقه لرسالة الشافعي أنّ النّاسخ لم يذكر ولو مرّة واحدة عند ذكر اسم الشّافعي عبارة"رحمه الله" ممّا جعله يستدل أنّ النّسخة المحققة كتبت بخط تلميذه الرّبيع في حياة الشافعي.[19]

النّموذج الثّالث: و في آخر جزء من المدونة لسحنون التّعليق التّالي للنّاسخ: "**كتبه ناسخ هذا الجزء، سمعت الكتاب وكتبته بيدي، وسوف تبلى يدي ويبقى الكتاب**".

---

(16) **من مخطوط النزهة الأميرية شرح مقامات الحريري الأدبية.لأبي راس المعسكري–لم يحقق بعد، وعندي نسخة منه.**

(17) **تاريخ الجزائر الثقافي –سعد الله –ج2 ص 359** .

(18) نبه الأستاذ عبد القادر أوقاسين على ذلك في"**مخطوطات المؤلفين الجزائريين في المكتبة الوطنية الجزائرية**"، ص462.

(19)"**الرسالة**"للشافعي(ت204هـ)؛ المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، ط/1: 1358هـ/1940م.

فجزاه الله تعالى على حفظه لهذا المصدر المهم في فقه السّادة المالكيّة.

رابعا: ومن صنيع ناسخ مخطوط"**المنح المكية في شرح الهمزية**" الذي هو تحت رقم 2195، بالمكتبة الوطنية الجزائرية؛ لمؤلفه: أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي (ت974هـ/1567م)؛ ختم الناسخ المخطوط بقصيدة نظم فيها اسمه وتاريخ النَّسخ واسم المنسوخ له هذا المخطوط وهو: الباشا أبو الحسن علي؛ وهذه معلومات مهمة ممّا يزيد في توثيق المخطوط.

***

المبحث الثّاني: مسؤولية الخطأ في نَسْخ المخطوط وتحقيقه:

المطلب الأوّل: حقيقة وجود الخطأ من النُّسَاخ:

وباعتبار أنّ النُّساخ السَّالِفيّ الذكر بأي وصف من الأوصاف التي ذكرتها؛ فإنّهم كغيرهم معرضون للخطإ والغفلة والوهم والنّسيان، قال الإمام التّرمذي-/-: «**لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم**»[20]، فما بالك بمن هم أقلّ درجة من الأئمّة الحفاظ؟؟؟

لذا قال الإمام مسلم-/-: «وممَّا ذكرت لك من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السّلف الماضين؛ إلى زماننا—وإن كان من أحفظ النّاس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ، وينقل-إلاَّ الغلط والسّهو؛ ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممَّنْ طريقه الغفلة، والسّهو في ذلك؟»[21]

هذا التّقرير يجتمع فيه كلّ النّساخ بمختلف أغراضهم، ولكن خطأ المصنّف الأصلي للمخطوط يقل عن غيره، لذا قال العيني-/-: «**من شأن النّساخ التّحريف والتّصحيف والإسقاط**.»[22]

قلت وكلامه هذا صواب؛ ولكن ليس على إطلاقه، فإنّ من النّساخ من يُعرفون بشدّة التّحري في علمية النّسخ، والزامية مقابلة النّسخ إن وجدت، ولكن كلامه يظهر أنّه أطلقه على الورقين الذين احترفوا هذه الصّنعة، لذا نجد العلماء المحقيقين يردون العديد من الأخطاء إلى نُساخ المخطوطات،

---

(20) **العلل الصغير** 176/1 .

(21) **التمييز**، ص: 124.

(22) **عمدة القاري**: 174/18.

ومن أمثلة ذلك قال ابن حجر-/-: «كأنّه من بعض نساخ الكتاب كما قدمناه غير مرّة، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع»[23]، وقال: «كأنه من النساخ كما نبهت عليه غير مرّة.»[24]

وهذا الخطأ في الغالب يقع من النّساخ الذين لا يمتلكون مهرات تؤهلهم لنسخ المخطوطات وضبطها، لذا قال العيني-/-: «الذي يُحتاج فيه إلى تأويل غالباً من النساخ الجهلة.»[25]

والغريب في الأمر أنّ لهذه الأخطاء أثرا على عمليّة التحقيق عند من جاء من بعدهم، بل وحتّى فيمن يروي الكتاب المخطوط؛ فيتوهم أنّ الكلام من المصنّف وهو من النّاسخ؛ قال التوربشتي (ت661هـ)-/-: «لعل بعض النساخ تخبط فيه؛ فصار أسوة لمن لا عناية له بعلم الحديث.»[26]

ولما كان لذلك كل هذا الأثر الخطير ضبط أهل العلم الحاصل من النُّساخ ومن المحققين؛ ومتى يقبل ضبطهم ومتى يرد؟ فاشترطوا أن يكون النّاسخ للمخطوط من أهل الفن الذي جاء المخطوط لأجله، فهذا عالم بما فيه، قال العيني-/-: «لم يبين أن الذين ضبطوه هكذا هم النّساخ أو المشايخ أصحاب هذا الفن؛ فإن كانوا هم النساخ فلا اعتبار لضبطهم، وإن كانوا المشايخ فهو صحيح.»[27]

وقد يكون الخطأ من المصنّف الأصلي—صاحب المخطوط- أو من محقق المخطوط على النّحو التالي:

المطلب الثّاني: نسبة الخطأ إلى المُصنّف إذا كانت النّسخة بخطه أو بغيره:

المصنّف قد يخطئ في تدوينه لكتابه، لذا كان التّمييز بين المصنّفين من حيث جودة التّدوين والضبط من عدمه إلى قلّته من خلال درجة كثرت الأوهام والأخطاء من قلتها، قال ابن حجر-/- معلقا على كتاب مغلطاي(ت762هـ)-/-"**إكمال تهذيب الكمال**": «وقفت عليه بخطه، وفيه له أوهام كثيرة.»[28]

ورغم هذه الأوهام فإنّ ابن حجر-/-استفاد من كتاب علاء الدين مغلطاي العلامة، مع تثبته وعودته إلى مصادر نقله، قال ابن حجر-/-: «وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على(**تهذيب الكمال**)، مع عدم تقليدي له في

---

(23) **الفتح** 246/8.

(24) 251/8.

(25) **عمدة القاري** 281/23.

(26) **الميسَّر في شرح مصابيح السنة**: 394/2.

(27) **عمدة القاري**: 268/14.

(28) **تعجيل المنفعة** 1 /242.

شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل؛ فما وافق أثبته، وما بان أهملته.»[29]

وممّا وقفة عليه من أخطاء المصنّفين:

النّموذج الأوّل: ما وقع فيه **الذهبي** عند ترجمة "**قطن بن نُسير**"، **قال:** «**كان أبو حاتم يحمل عليه**؛ وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث، ثم قال: في آخر ترجمته: **وأرجو أنه لا بأس به.**»[30] **وهمه في موضعين**؛ في النُّسخ المخطوطة:

الأوّل: قوله: "**كان أبو حاتم يحمل عليه**": صوابه "**كان أبو زرعة يحمل عليه**"؛ قال ابن أبي حاتم-/- كما في كتاب "الجرح والتعديل": «سئل أبو زرعة عنه فرأيته يحمل عليه.»[31]

والذهبي نفيسه وقع في هذا الخطأ في"**تاريخ الإسلام**"؛ قال-/-: «قال ابن أبي حاتم: رأيت أبي يحمل عليه»[32]، وهذا يخالف ما ذكرته عن أبي حاتم إذ الذي حمل عليه هو أبو زرعة.

والثّاني: ما نسبه لابن عدي في قوله"**وأرجو أنه لا بأس به**"؛ وكلامه هذا خطأ منه؛ إذ لا يوجد في كتاب"**الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**" لابن عدي؛ وهذا في جميع نسخ المخطوط؛ ولا يوجد في كتاب"**التراجم الساقطة من الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**"من استدراك وتحقيق أبو الفضل عبد المحسن الحسيني[33]، ممّا يبرز أنّه أحد الأخطاء التي وقعت له، وسببه في ظني أنّ في الترجمة الموالية يوجد هذا الكلام حيث جاء عنه قوله في ترجمة "قطبة بن العلاء بن المنهال" ففيه وفي آخر ترجمته قال ابن عدي "وأرجو أنه لا بأس به"؛ وسبب هذا الخطأ ربما أنه انتقال مباشرة في قرأته لهذه الترجمة فتوهم أنّ آخرها من السّابقة لها.

النّموذج الثاني: وهذا الحافظ **ابن عدي**-/- حدث له وهم في كتابه"**الكامل في الضعفاء**"؛

---

(29) المصدر نفسه 1 /242.

(30) **الميزان** 6901 / طبعة البجاوي.

(31) 777/7، وينظر: **تهذيب الكمال** 618/23.

(32) كما في الطبعة التي حققها عمر عبد السلام التدمري 302/17، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/2: 1413هـ-1993م.

(33) الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة – مصر، ط/1: 1413هـ - 1993م.

فقال-/-: «حدثنا الجنيدي ثنا البخاري قال: طلحة بن يحي منكر الحديث يروي عن عروة وعمرة عن عائشة مرفوعا: ((**الغسل يوم الجمعة واجب**))، والمعروف عن عروة وعمرة عن عائشة : ((**كان الناس عمال أنفسهم فقيل لهم : لو اغتسلتم**)).»[34]

ومحل الوهم منه: فيمن قيلت فيه كلمة "**منكر الحديث**"؛ حيث نقل عن البخاري في كتابه "**التاريخ الأوسط**"-/-: «عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة المدني عن عروة، روى عنه: العقدي، **وطلحة بن يحيى الزرقي، منكر الحديث**، يروي عن عُروةَ عن عائشة مرفوعا: **الغسل يوم الجمعة واجب**، والمعروف عن عروة وعمرة عن عائشة: **كان الناس عمال أنفسهم، فقيل لهم: لو اغتسلتم.**»[35]

وتوهم **ابن عدي** أنّ قول البخاري: "**منكر الحديث**" يقصد به **طلحة بن يحيى الزرقي**، ولكن البخاري قالها في **عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة المدني**، وليس في طلحة.

النّموذج الثالث: وهم للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه"**فتح الباري شرح صحيح البخاري**"، لما أخذ يعدد الاختلاف في اسم النّجار الذي صنع منبر رسول الله ﷺ، **قال-/-:** «**وجاء في صانع المنبر أقوال أخرى: أحدها:** اسمه إبراهيم، أخرجه الطبراني في"الأوسط"من طريق أبي نضرة عن جابر وفي إسناده **العلاء بن مسلمة الرواس**، وهو متروك.»[36]

والوهم هو أنّ الذي ذكره ابن حجر وعزاه للطبراني في الأوسط فيه: **العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس؛ الرَّوَّاس** وهم؛ فإن **الرَّوَّاس** راو آخر.

والأخطاء عند المصنّفين قليلة مقارنة بالنّساخ والوراقين وبعض المحقيقين، لما انتهجوه من قواعد محكمة في ضبط النّصوص يقول الأستاذ علي النّجدي ناصف في كتابه سيبويه إمام النّحاة: «كان للقدماء عناية ملحوظة بضبط النصوص، والمحافظة على صحتها، وكانوا يروون أخبارها بالسند حتى يرفعوها إلى أصحابها على نحو ما كانوا يصنعون بأحاديث الرسول ﷺ، وكانوا ينسبون نسخ الكتاب

(34) 332/6، رقم: 9728 تحقيق السرساوي، في ترجمة طلحة بن يحي بن طلحة بن عبيدالله التيمي.

(35) "**التاريخ الأوسط**"، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي , مكتبة دار التراث – حلب , القاهرة، ط/1: 1397- 1977. 422/3 رقم 640.

(36) 660/3 طبعة الرسالة.

التي يكتبونها فرعا إلى أصل حتى يبلغوا بها أوائلها التي تحدرت منها، وكانوا يقرءونها معارضة على الأصول التي ينقلون عنها.»[37]

***

المطلب الثَّالث: نسبة الخطأ إلى المحقق:

المحقق في زمننا شبيه بالنّاسخ في الأزمنة السَّابقة، إلاّ أنّ بينهما عناصر اختلاف من حيث منهجية النّسخ والتّحقيق؛ ومربط الفرس في البحث هو نسبة الأخطاء للمحقيقين على مايلي:

النّموذج الأوّل: الدّكتور بشار عواد وقع في خطإ قلَّ من تنبه له في تحقيقه «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**» لشمس الدين الذهبي(ت748هـ)؛ وهو في ترجمة الإمام يحي النووي (ت676هـ)؛ قال الذهبي في آخر ترجمته للنووي كما في الكتاب تحقيق **عمر عبد السلام التدمري**: «قلت ولا يحتمل كتابنا أكثر ممّا ذكرنا من سيرة هَذَا السّيّد رحمة الله عليه، وكان مذهبه فِي الصّفات السّمعية السّكوت وإمرارها كما جاءت، وربّما تأوَّل قليلا في شرح مسلم، رحمه الله تعالى.»[38]

وبمقارنته بتحقيق **بشار عواد** نجد زيادة بعد كلام الذهبي السّابق وهو: «والنووي رجل أشعري العقيدة معروف بذلك، يبدع من خالفه ويبالغ في التغليظ عليه»[39]

وهنا نتساءل هل سقط هذا الكلام لعمر **عبد السلام التدمري**، وبالرجوع إلى نسخة المخطوط التي اعتمدها **بشار عواد** نجد أنّ هذه الزيادة في حاشية نسخة المخطوط؛ وهي بخط مغاير تماما للخط الذي كتب به المخطوط، بل وهي زيادة لا توجد في نسخ المخطوط الأخرى؛ وهذه المعطيات تدلنا على أنّها زيادة ليس من كلام الذهبي بل ربما لبعض من اطلع على المخطوط أو تملكه؛ وهي ليس حتّى لناسخ المخطوط إذ ليست بخطه.

النّموذج الثاني: قد يقع المحقق في الخطإ عند التحقيق في مسألة أو جزئية ما؛ وهذا ما حدث لمحقق كتاب"**تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**"[40] عند قوله: 3466-ق: «عبد الله بن

---

(37) علي النجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة**، ص154 وما بعدها. عن السيد رزق الطويل، ص 193.

(38) دار الكتاب العربي، بيروت، ط/2: 1413هـ-1993م، (256/50).

(39) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط/1: 2003 م، (15/ 332).

(40) للذهبي"(ت748هـ)، طبعة الفاروق الحديثة، ط/1: 1425هـ- 2004م؛ بتحقيق غنيم عباس غنيم-مجدي السيد أمين.

عثمان بن إسحاق بن سعد بن أبي وقاص الزهري، (نزيل مصر، عن: جده لأمه مالك بن حمزة الساعدي، وجناح الرومي، وغيرهما؛ وعنه: **إبراهيمُ بنُ عبداللهِ الهَرَوِيُّ**، وأحمد بن أخي ابن وهب، والكديمي، وجماعة، قال أبو حاتم: شيخ يروي أحاديث مشبهة، والله أعلم.»[41]

حيث جاء كلامِ المحققين –غنيم عباس ومجدي السيد أمين– **تحريف إلى "إبراهيم بن عبيد الله الهروي**، قالا: «وعنه: **إبراهيمُ بنُ [عُبَيْدِ اللهِ] الهَرَوِيُّ**، وأحمد بن أخي ابن وهب، والكديمي، وجماعة...»، بل وبرراً ذلك في **الحاشية** بقولهما: «في "الأصل، هـ": عبد الله. وهو خطأ، والمثبت من"د، ق" والتهذيب، وقد تقدم ترجمته.»[42]

فربما حملنا كلامهما على أنّ فيه خطأ مطبعي؛ وصوابه: "كان في "الأصل، هـ": عبيد الله. وهو خطأ؛ والمثبت –[أي عبد الله]– من "د، ق" والتهذيب وقد تقدم ترجمته.

ولكن لا أظن ذلك، والصّواب أنَّهُ: "وعنه: **إبراهيمُ بنُ عبداللهِ الهَرَوِيُّ**"،وعند احالتهما بقولهما إنّ ترجمته تقدمت، وبرجوعنا لها تبين أنّهما أثبتا ما ذكره الذبي حيث جاء فيه: « [ت ق]: إبراهيم بن **عبد الله** بن حاتم الهروي الحافظ أبوإسحاق، نزيل بغداد.»

فهي ترجمةٌ على الصواب كما في **التذهيب**[43]، وهو نفسه المثبت في **التهذيب** للمزي.[44]

النّموذج الثّالث: وهم وقعا فيه مؤلفا "**تحرير تقريب التهذيب**"؛ والكتاب هو مؤلف مستقل، ولكن في الحقيقة يظهر أنّ المحقيقين سراَ فيه منهج التّحقيق في الغالب، وهما الدكتور بشار عواد معروف، والشّيخ شعيب الأرنؤوط[45].

و"**تقريب التهذيب**" لابن حجر العسقلاني: قال ابن حجر فيه: «العلاء بن مسلمة الهذلي: مقبول من الثامنة. تمييز.»[46]

فقالا في"**تحرير تقريب التهذيب**"أي: الدّكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط:

---

(41) 222/5، ط الفاروق.

(42) حاشية 222/5، "**تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**"، ط الفاروق.

(43) 247/1، "**تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**"، ط الفاروق.

(44) 274/15، 119/2.

(45) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط/1: 1417هـ- 1997م. 131/3، ترجمة 5257.

(46) 222/5 ، ط الفاروق.

«بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه سهل بن أسلم العدوي، ولم يوثقه أحد.»[47]

وكلامهما فيه نظر، بل هو وهم منهما-مع فضلهما ومكانتهما- فإنَّ **أسلم بن سهل العدوي** هو شيخ **للعلاء بن مسلمة الهذلي**، وليس تلميذه حتّى يقولا: تفرد عنه؛ لأنَّ المشهور عند المحدثين لا يقولون عمَّن تفرد عن شيخ أنَّ التّلميذ يكون مجهولا؛ بل الشَّيخ هو المجهول، ولو سلّمنا بهذا فإن الحقيقة غير ذلك، فهذا "**العلاء بن مسلمة الهذلي**" له ثلاثة شيوخ هم:

-**محمد بن يونس الكديمي**: روى عنه كما عند الخطيب[48]. [49]

-**مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ جَابِرٍ السَّقَطِيُّ**: عند الطبراني في الأوسط، وهو من شيوخ الطبراني صدَّقه الدارقطني كما في"سؤالات الحاكم"، ووثقه الخطيب[50].

-**أَبُو محمَّد عَبْدُ اللَّهِ الجواليقيّ، الشّيرازيّ**: حافظ حُجَّة مات في آخر سنة 306هـ. [51]

❁❁❁

المطلب الرَّابع: آثار هذه الأخطاء:

إنّ المطلع على نماذج مثل هذه الأخطاء تتضح له تلك الآثار الناتجة عنها:

النموذج الأوّل: قال المزي-/-: «وذكر الليث بن سعد وخليفة بن خياط أنه حج بالناس: "سنة ست وأربعين وسنة سبع وأربعين"، أي: "عنبسة بن أَبي سفيان بن حرب.»[52]

والصّواب: عنبسة بن أَبي سفيان حج بالناس سنة اثنتين وأربعين وسنة سبع وأربعين، ومن حج بالناس سنة ست وأربعين"عتبة بن أَبي سفيان"، **وتابعه عليه جماعة من الحفاظ منهم**: ابن عساكر في تاريخه، والذهبي"**تذهيب التهذيب**"، ابن حجر"**تهذيب التهذيب**" وفي **الإصابة**. [53]

النموذج الثَّاني: خطأ وقع لجمال الدّين المزي في **تهذيب الكمال**-/-: « قال الدارقطني:

---

(47) 222/5 ، ط الفاروق.

(48) **تالي التلخيص**" 459/2.

(49) قال الذهبي: «أحد المتروكين...» ثمّ قال الذهبي: «وما أحسن فيه القول إلّا من لم يخبر حالة.»"**ميزان الاعتدال**"4/ 75..

(50) 3/ 153.

(51) الملقب بعبدان كما في منتخب دلائل النبوة لأبي نعيم، **السّير** 168/14، **وتذكرة الحُفّاظ** 688/2.

(52) في **التهذيب** 415/22 و 32 /381.

(53) 266/38-267 ترجمة "عتبة"."**تهذيب التهذيب**" 246/7. **الإصابة** 160/8.

"**حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتباراً**".»[54]

والصّواب: جاء في كتاب سؤالات البرقاني للدارقطني: سألت الدارقطني – أم موسى عن علي **حديثها مستقيم** ؟ فقال [أي الدارقطني] هي سرية لعلي يخرج **حديثها اعتباراً**. **وتابعه عليه جماعة من الحفاظ منهم:** ابن حجر في التهذيب[55]، الذهبي في التذهيب[56]، الحسيني في التذكرة[57]، الخزرجي في الخلاصة[58]، الألباني في الأرواء.[59]

النموذج الثَّالث: قال العقيلي/: «سألت يحيى عن عبد الواحد بن زياد؟ فقال: ليس بشيء.»[60]

والصّواب: هذه الرواية هي روايةالدارمي قالها الحافظ ابن معين في **عبد الواحد بن زيد البصري**، وليس **عبد الواحد بن زياد**[61]، وهذا ثابت في رواية الدارمي[62]، و"**المجروحين**"لابن حبان[63]، و"**الكامل**"[64]، و"**تاريخ دمشق**"[65]، **وتابعه عليه جماعة من الحفاظ منهم:** ابن الجوزي في "**الضعفاء**"[66]، وفي"**العلل المتناهية**"[67]، والذهبي في"**الميزان**"، و"**المغني**"[68].

❁❁❁

المبحث الثّالث: صور من أخطاء النّساخ:

---

(54) 388/ 35

(55) 481/12.

(56) 217/11.

(57) 10084.

(58) ص 500.

(59) 238/7.

(60) ترجمة عبد الواحد بن زياد رواية عن عثمان بن سعيد الدارمي في "الضعفاء" ت1020/ ط مازن.

(61) قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: أبو عوانة أحب إليك أو عبد الواحد بن زياد؟ قال: أبو عوانة أحب إلي وعبد الواحد ثقة قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، قال أبو زرعة وأبو حاتم وابن حجر: ثقة. ترجمته في **التهذيب** للمزي18/450-455.

(62) 506.

(63) 767.

(64) 518/6.

(65) 222/37

(66) 155/2.

(67) 324/1.

(68)"الميزان" 5287، "المغني" 3868

المطلب الأوّل: سَدّ البياض وإدراج ما في الحاشية:

بعض نسخ المخطوطات يُوجود فيها سقط وبياض في نصوصها؛ وهذا يرجع في نظري إلى أسباب من أهمها:

-عدم توفر نسخة ثانية عند النّاسخ ليُتمم السّقط.

-أن يقع هذا السّقط من النّاسخ دون تنبهه له.

-أو أن يكون البياض هذا لسبب عدم فهم الناسخ للكلمة او الجملة، فحتّى لا يضيف للمخطوط ما لم يفهمه يتركه على بياض تنبيها لذلك، ومن مثل هذه الحالة قول ابن حجر-/-: «تنبيه: لم يَذْكُر في هذا الباب حديثاً مرفوعاً، ولعله بيَّض له فأدمجه النّساخ كغيره.»[69]

-نجد في بعض المخطوطات قول النّاسخ أو حتّى المالك للمخطوط في الهامش: "**بياض في الأصل**"، وهذا ممّا يدلك على أنّ السقط ليس من ناسخ هذا المخطوطإذا كان التنبيه منه وإنّما نقله ونسخه كما هو، أو إن كان من التنبيه من المالك أو القارئ لهذه النسخة فهذا يدل على تفطنه وبراعته في الوقوف على هذه الآفة.

من الحالات التي تخل بنسخة المخطوط أن الناسخ يتصرف في"البياض" لغرض في نفسه؛ ومن حالات ذلك ما ذكره العيني-/-: «كأنّ البخاري وضع هاتين الترجمتين وأخلى بينهما بياضاً ليجد حديثاً يناسبهما، فلم يتفق ذلك، ثم إن النّساخ أبطلوا البياض وقرنوا بينهما.»[70]

ومثال أن يدرج النّاسخ في نص المخطوط ما ليس من نص المصنّف ما ذكره الكرماني-/-: «لعله كان في الحاشية فنقله النساخ في غير موضعه.»[71]

سبق وأن ذكرت نموذجا لذلك، وهو ما وقع للدكتور بشار عواد في تحقيقه «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**» للذهبي(ت748هـ)؛ في ترجمة النووي(ت676هـ)؛ حيث نجد زيادة بعد كلام الذهبي السّابق وهو: «والنووي رجل أشعري العقيدة معروف بذلك، يبدع من خالفه ويبالغ في

---

(69) **الفتح**: 490/13.

(70) **عمدة القاري**: 297/14.

(71) **الكواكب الدراري**: 212/17.

التغليظ عليه»[72]، وبالرجوع إلى نسخة المخطوط التي اعتمدها **بشار عواد** نجد أنّ هذه الزيادة في حاشية نسخة المخطوط؛ وهي بخط مغاير تماما للخط الذي كتب به المخطوط، بل وهي زيادة لا توجد في نسخ المخطوط الأخرى.

***

المطلب الثَّاني: التقديم والتأخير والتصرّف اللغوي:

يجد المحقق نفسه أمام التحقق من التقديم والتأخير وحتى المراجعة اللغوية للمخطوطات؛ حيث إنّ الذين نسخوها معرضين للسهو والغفلة، لذا فإنّ المحق لابد له من التنبه لذلك لإخراج الكتاب على أحسن حُلة كما يقال، وهذه العملية تنبه إليها العلماء الماضيين من أهل التحقيق والنباهة، لذا عززت كلامي بكلامهم على النحو التالي:

أوّلا: التّقديم والتّأخير:

قال ابن حجر-/- وهو يتحدث عن : «الذي يظهر أن التقديم والتأخير في ذلك من النساخ. والله أعلم.»[73]

ومن النُّساخ من يُنبه لوجود التقديم والتأخير بحرف "م" مثلا، جاء في كتاب "**اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية**" لابن القيم-/-: «قول التابعين جملة: روى البيهقي بإسنادٍ صحيح إلى الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول: إنّ الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته.»[74]

قال المحقق زائد بن أحمد النشيري: «في (أ): "به السُّنة" ووضع الناسخ عليها علامة (م) إشارة إلى التقديم والتأخير.»

قد يقال إنّ التقديم والتأخير الذي لا يخل بالمعنى لا يضر، قلت: الأصل في التّحقيق إبقاء النص على وفق ما جاء عن المصنّف، لذا لا يجوز تقديم الألفاظ لا من النّساخ ولا من المحقيقين.

ثانيا: التصرّف اللغوي:

(72) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط/1: 2003 م، (15/ 332).

(73) **الفتح**7/429.

(74) ص186، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط/1: 1431هـ.

لأنَّ الجهل بقواعد اللّغة يوقع في اللّحن، الذي يوقع النّاسخ في الخطأ في فهم معنى الكلام؛ خاصة إذا كان عبارة عن الأحاديث النّبويّة مثلاً؛ فيغيّر الحكم الذي وردت الأحاديث لأجلها، وكثير من النّساخ لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه، لذا تجدهم يحرّفون الكلام عن وجهه، ويضعون الخطاب في غير موضعه الأصلي[75]، وهذا له الأثر الكبير على من لا يتنبه لمثل هذا الصنيع، قال التوربشتي: «لعل بعض النساخ تخبط فيه؛ فصار أسوة لمن لا عناية له بعلم الحدي»[76]، ومن نماذجه:

أوّلاً: تعقبات ابن حجر -/- (ت852هـ) على تصرف النساخ في ألفاظ المخطوطات لغويا:

- تعقيب قال ابن حجر-/-(ت852هـ) في الفتح: «لا اختلاف بين الرّواة في ذلك، ويحسن التمسك به، وأن التغيير فيما عداه من النّساخ.»[77]
- وقال-/-: «لعلّ الذال سقطت لبعض النساخ ثم صُحّفت اللفظة-كذا قال-. ولا يخفى أن الأول أوجه؛ لأنه يلزم من تصويب هذه الرواية تخطئة الحفاظ بغير دليل.»[78]
- وقال-/-: «الحمل فيه عندي على النساخ بدليل سلامة رواية المستملي من ذلك، وهو أحفظهم.»[79]

ثانيا: تعقبات بدر الدّين العيني -/-على تصرف النساخ في ألفاظ المخطوطات لغويا:

- قال العيني-/-: «الأظهر أنه من النساخ، أو من بعض الرواة غير المميزين.»[80]
- وقال-/-: «الظاهر أن النساخ قدموا لفظة (أصاب) على لفظة (يصوب)، وما كان إلا: صاب يصوب وأصاب.»[81]

(75) ينظر: ما جاء في كلام الرَّامهرمزي"**المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي**"، ص527 في الخطأ بسبب الجهل بقواعد اللُّغة عند رواة السّنن.

(76) **الميسر في شرح مصابيح السّنّة** 394/2.

(77) **الفتح** 9 /518.

(78) المصدر نفسه 11 /315.

(79) نفسه 1 /495.

(80) **عمدة القاري** 4 /174.

(81)عمدة القاري: 53/7.

- وقال-/-: «لعل بعض النساخ كتب الصيام بغير ألف على رأي من يقف على المنصوب بغير ألف.»[82]
- وقال-/-: «ضبطوه بفتح أوله وإسكان الراء؛ وفيه نظر...لأنه لم يبيّن أن الذين ضبطوه هكذا هم النساخ أو المشايخ أصحاب هذا الفن.»[83]

***

المطلب الثَّالث: تبويب غير المبوّب وإعادة الترجمة:

وهذا الصنيع على وجهين:

الأوّل: أن يضع النُّساخ تبويبات وتراجم لبعض الأحاديث التي اشتملت على موضوع واحد، قال ابن العراقي(ت826هـ)-/-: «صحيح مسلم لا تبويب فيه، والتبويب إنما هو من النساخ.»[84]

الثّاني: أن يكون ذلك للتنبيه على فائدة في الكتاب، لذا قال الكرماني(ت786هـ) -/-: «أدرج بين أحاديثه باباً آخر مترجماً بذلك الحكم تنبيهاً على الفائدة التي في ذلك الحديث الزائدة على الأصل، أو هو من قلم الناسخين؛ لأن النسخة التي عليها خط الفربري هذا الحديث فيها في الباب الأول، وليس في هذا الباب إلا الحديث الأول منها، وهو ظاهر.»[85]

الثّالث: أن يضع النُّساخ تبويبات وتراجم مكررة: وهذا إمّا من باب الوهم أو تَعَمد ذلك لغرض في نفس النّاسخ، قال ابن حجر-/-: «إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود الحمل فيه عندي على النساخ.»[86]

وفي تلك الحالات غرضهم ترتيب الكتاب والتنبيه على فوائده، لذا نبه بدر الدّين العيني على مثل هذا الصنيع فقال-/-: «وليس من دأبهم أن يزيدوا في كتاب مرتَّبٌ مُنَقَّحٌ من عندهم.»[87]

---

(82)عمدة القاري: 84/11.

(83)عمدة القاري: 268/14.

(84)الإطراف (منشورات الجامعة الإسلامية)، ح647

(85) **الكواكب الدراري** 58/3.

(86) فتح الباري1/495.

(87) عمدة القاري

أي أنَّ الكتاب المرتَّب المنَقَّح لا يحتاج عندهم لمثل هذا. قلت: والحال فيه سعة إذ كان التنبيه والتبويب وتلكم التراجم في حاشية المخطوط، ممّا تزيد من عمل النّاسخ حسنا، أمّاإضافتها في النّص فهو من باب الإضافات على نصوص المؤلفين دون تنبيه عليها.

***

المطلب الرّابع: أن ينسخها غير أهل الفن الذي جاء المخطوط لأجله:

وهذا من أعظم أسباب ما في المخطوطات من آفات، لذا قيل: «**إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب**»، هي كلمة خالدة، ودقيقة نادرة، وفائدة نفيسة؛ قالها ابن حجر في **فتح الباري شرح صحيح البخاري**[88]، جرت مجرى قواعد البحث صالحة لكلّ زمان.

وقال بدر الدين العيني(ت855هـ)-/-: «لو كَتَب كُلّ فنّ أهلُه لَقلّ الغلط والتّصحيف، وهذا ظاهر لا يخفى.» [89]

وقال-/-: «قلت: دعواه النظر في الضبط المذكور في جميع النسخ فيه نظر؛ لأنه لم يبين أن الذين ضبطوه هكذا: هم النساخ أم المشايخ أصحاب هذا الفن؛ فإن كانوا هم النساخ فلا اعتبار لضبطهم، وإن كانوا المشايخ فهو صحيح.» [90]

ومن نماذجه ما وقع من النّساخ من تحريف في كثير من طبعات مصنف ابْن أَبِي شَيْبَةَ[91] وللأسف، ففي آخر حديث في باب من كره المعصفر للرجال —مثلا-حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَسَدِيُّ[92] عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب قال حدثني عمي عبيد الله بن عبد الله بن موهب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ عن عثمان قال: ((نهى رسول الله عن المعصفر)).

ولعل هذا الخطأ من النّساخ كما استظهره **أحمد شاكر**؛ حيث جاء في مسند البزار من طريق الزبيري وفي غاية المقصد في زوائد المسند وأطراف المسند لابن حجر.

---

(88) 466/3.

(89) **عمدة القاري** 107/3.

(90) **عمدة القاري** 268/14.

(91) 371/8، كتاب اللباس..

(92) هو أبو أحمدَ الزُّبَيرِيُّ.

فتحرف الاسناد في: كثير من طبعات المصنف إلى"**عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب، حدثني عمي**".[93]

والصواب: حذف"بن عبد الله"، وعمه هو "عبيد الله بن عبد الله بن موهب"؛ كما في سنن البيهقي الكبرى[94]، وأطراف المسند لابن حجر ح 6007، ومسند أحمد ح 517.

فلو كان النساخ لهذه المخطوطات من أهل علم الحديث ومعرفة رجاله ما حدث هذا الخطأ.

***

الخاتمة: النتائج المتوصل اليها هي:

-ممّا لابد من ذكره أوّلاً وإن كانت واضحة لا ينكرها عاقل هي فضائل النُّسَاخ في خدمة المخطوطات؛ إذ هم من أشهر حماة التُّراث الذي وصل إلينا.

-أوهام النساخ تتردد بين السّهو أو التعمد في بعض الأحيان.

-بين مُحقق المخطوطات وناسخها أشباه كثيرة؛ يميز بينها منهج التحقيق والنسخ قديما وحديثا.

- أسباب وقوع الأخطاء من النّاسخ والمحقق وحتّى من المصنّف متعددة وكثيرة ذكرنا بعضا منها ممّا سنح بذكره الخاطر والمقام.

-لهذه الأخطاء والأوهام العديد من الآثار العلميّة.

وإذا تقرر هذا فنقول: رغم هذه الأوهام والأخطاء التي قد يراها بعضنا أنّها من سلبيات عملية **التّصنيف والنّسخ والتّحقيق** إلاّ أنَّهَا والحمد لله مَكّنت من ميلاد علم قديم متجدد بتطوراته العلميّة الدّقيقة، والاجتهادات البديعة، ألاَ وهو علم التّحقيق وإحياء التّراث العلميّة المخطوط، الذي أصبح من فُصُول المفاخر لأهل الْإِسْلَام، ومن المعارف والعلوم التي اختصوا بِهَا عن غيرهم.

أمّا أوهام وأخطاء المصنفين والنّساخ والمحقيقين إذا كانوا من أهل العلم والفن الذي برزوا فيه فتعتبر من جملة الاجتهادات التي يعذر فيها صاحبها، ولا يوافق عليها، ولكن تبقى من النّماذج التعليمية التي يضرب بها المثل في وضع القواعد والأسس لهذا العلم "علم التّحقيق"، والله أعلم، والموفق لكل خير.

---

(93) كذا في: مسند أحمد 71/1 ط/ الميمنية، وإتحاف المهرة لابن حجر، ح13768.

(94) 61/5.

المصادر والمراجع:

01. **إتحاف المهرة زوائد المسانيد العشرة**: شهاب الدين بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي(ت840هـ)، تح: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ط/1: 1420هـ- 1999م.

02. **اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية**: لابن القيم، تح: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط/1: 1431هـ.

03. **أخبار وتراجم أندلسية مستخرجه من معجم السفر**، تح: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت،ط/1: 1963.

04. **أسرار ترتيب القرآن**(تناسق الدرر في تناسب السور): جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، ط/2: 1398هـ/ 1978م.

05. **الإصابة ي تمييز الصحابة**: ابن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى – 1415 هـ.

06. **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**: السخاوي، مؤسسة الرسالة.

07. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط/1: 2003 م.

08. **التاريخ الأوسط**، لمحمد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ)، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي, مكتبة دار التراث, القاهرة، ط/1: 1397- 1977.

09. **تاريخ الجزائر الثقافي**: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، لبنان.

10. تحرير تقريب التهذيب: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط/1: 1417هـ- 1997م.

11. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**؛ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، تح: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط/2:: 1403هـ، 1983م

12. **تحقيق النصوص ونشرها**، عبد السلام هارون، مؤسسة الحلبي، ط/2: 1385هـ/1965م.

13. **تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للذهبي(ت748هـ)؛ بتحقيق غنيم عباس غنيم-مجدي السيد أمين، طبعة الفاروق الحديثة، ط/1: 1425هـ- 2004م.

14. **التراجم الساقطة من الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**-من استدراك وتحقيق أبو الفضل عبد المحسن الحسيني، مكتبة ابن تيمية-القاهرة- مصر، ط/1: 1413هـ-1993م.

15. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تح: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر . بيروت، ط/1:. 1996م.

16. **تقريب التهذيب**: لابن حجر(ت852هـ)، تح: محمد عوامة، دار الرشيد-سوريا، ط/1: 1406.

17. **التمييز**: مسلم بن الحجاج(ت261هـ)، تح: محمد الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط/3: 1410هـ.

18. **توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس**: ابن حجر، تح: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، ط/1، 1429هـ-2008م.

19. **الجرح والتعديل**: ابن أبي حاتم، تح عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/2: 1413هـ.

20. **الرسالة**: للشافعي(ت204هـ)؛ تح: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، ط/1: 1358هـ/1940م.

21. **سير أعلام النبلاء**: الذهبي (المتوفى : 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/3: 1405هـ/ 1985م.

22. **العلل الصغير**: محمد بن عيسى الترمذي(ت279هـ)، تح: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

23. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: محمود بدر الدين العينى(ات855هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

24. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

25. الكامل في الضعفاء: ابن عدي؛ تح السرساوي.

26. **الكامل في الضعفاء**، أبي أحمد عبد الله بن عديّ، دار الفكر، بيروت.

27. **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**: محمد بن يوسف الكرماني (ت786هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط/2: 1401هـ - 1981م.

28. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: ابن حبان، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط/1: 1420 هـ - 2000 م.

29. مجلة المورد العراقي، مجلد 9 سنة 1400هـ .

30. **المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي**: الرَّامهرمزي(ت360هـ)، تح: محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، ط/3: 1404هـ.

31. **مسند الإمام أحمد** ، ط/ الميمنية.

32. **معجم السّفر**: منشورات وزارة الثقافة، العراق، 1398هـ/1978م، بتحقيق د. بهيجة الحسيني.

33. **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة، دار ابن حزم، بيروت، ط/1: 1418هـ- 1997م.

34. **ميزان الاعتدال**: للذهبي، طبعة البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط/1: 1382هـ-1963م.